

مراجعة هيئة التأمين لتقارير إعادة التأمين، والاستثمار والملاءة المالية لعام ٢٠٢٣م

يعد عام ٢٠٢٣م العام الرابع على التوالي الذي تقدم فيه شركات التأمين تقارير إكتوارية بموجب ضوابط الأعمال الإكتوارية الصادرة في مارس ٢٠٢٠م، حيث تهدف الضوابط بصفة أساسية إلى تعزيز دور ومسؤوليات الإكتواريين في قطاع التأمين، من خلال تفعيل أدوارهم في تمكين شركات التأمين من اتخاذ قرارات مدروسة، وتقديمهم الدعم الفني اللازم لأعمال الشركة بما يتناسب مع التطور المستمر في قطاع التأمين في المملكة.

تلزم الضوابط المذكورة أعلاه الإكتواري المعين لشركة التأمين و/أو إعادة التأمين بإعداد عدد من التقارير الإكتوارية بشكل سنوي على الأقل، ورفع المخرجات للإدارة العليا ومجلس إدارة الشركة ولهيئة التأمين (الم الهيئة) لكل تقرير على حده.

تتضمن المراجعة ملاحظات الهيئة المستمدّة من التقارير الإكتوارية التالية:

- 1 تقرير كفاية إعادة التأمين لعام ٢٠٢٣م (من صفحة ٢ إلى ١٠)
- 2 تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات لعام ٢٠٢٣م (من صفحة ١١ إلى ١٤)
- 3 تقرير الملاءة المالية وأسس العال (من صفحة ١٤ إلى ١٥)

وفي هذا الصدد، تلخص الهيئة ملاحظاتها للتقارير أعلاه بعده من الملاحظات الجوهرية، ومشاركتها مع الإدارة العليا في شركة التأمين إلى جانب توقعاتها حيال تلك الملاحظات، حيث تتوقع الهيئة من الإدارة العليا في شركة التأمين الحرص علىأخذ الملاحظات والتوصيات بالاعتبار، وعقد مناقشات داخلية على مستوى مجلس الإدارة والإدارات ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

وعلى ذات النهج المتبع في مراجعة العام الماضي، يرافق هذه المراجعة ملف منفصل يتضمن ملخص لتوقعات الهيئة بشأن كل موضوع طرحت له المراجعة.

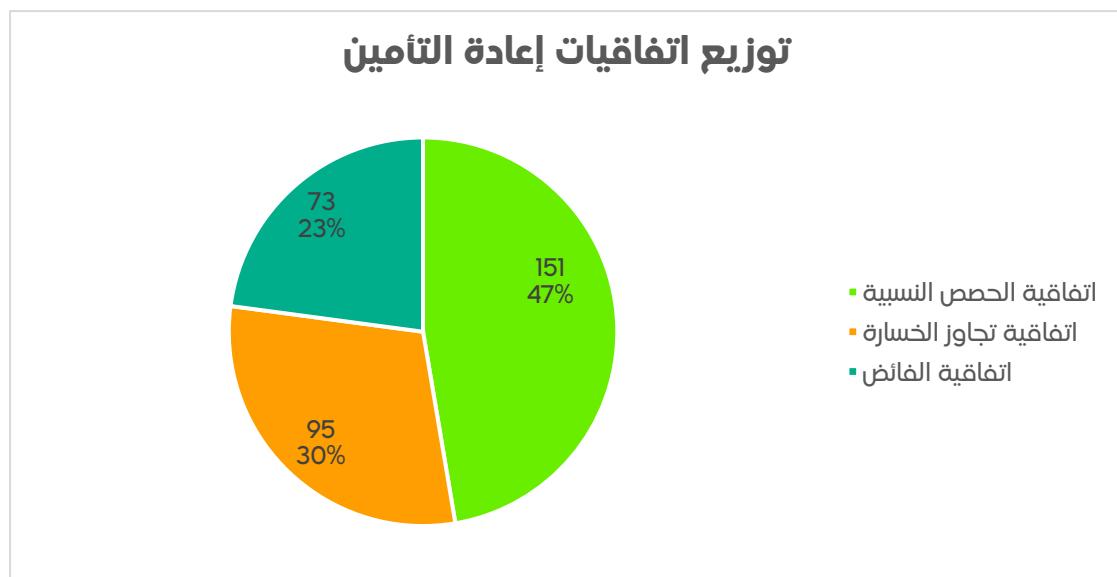
١. تقرير كفاية إعادة التأمين لعام 2023م

تعتمد غالبية شركات التأمين في فروع تأمين الممتلكات والحوادث اعتماداً كبيراً على شركات إعادة التأمين، حيث تعين تأمين نسبة كبيرة من أعمالها. ولذلك من المهم أن تقيم كل شركة متطلبات إعادة التأمين الخاصة بها باستخدام أساس فني سليم، مع مراعاة قدرتها على تحمل المخاطر.

تلزم ضوابط الأعمال الإكتوارية المعین بإعداد تقرير سنوي يقيم مدى ملاءمة اتفاقيات إعادة التأمين الخاصة بالشركة ومستويات الاحتفاظ بالمخاطر لكل فرع من فروع التأمين. كما يتبع على الإكتواري المعین تقديم أنساب التوصيات إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تتطلب تطبيق أساليب نموذجية إكتوارية متطورة تساهمن في رفع معايير ممارسات الأعمال الإكتوارية في المملكة.

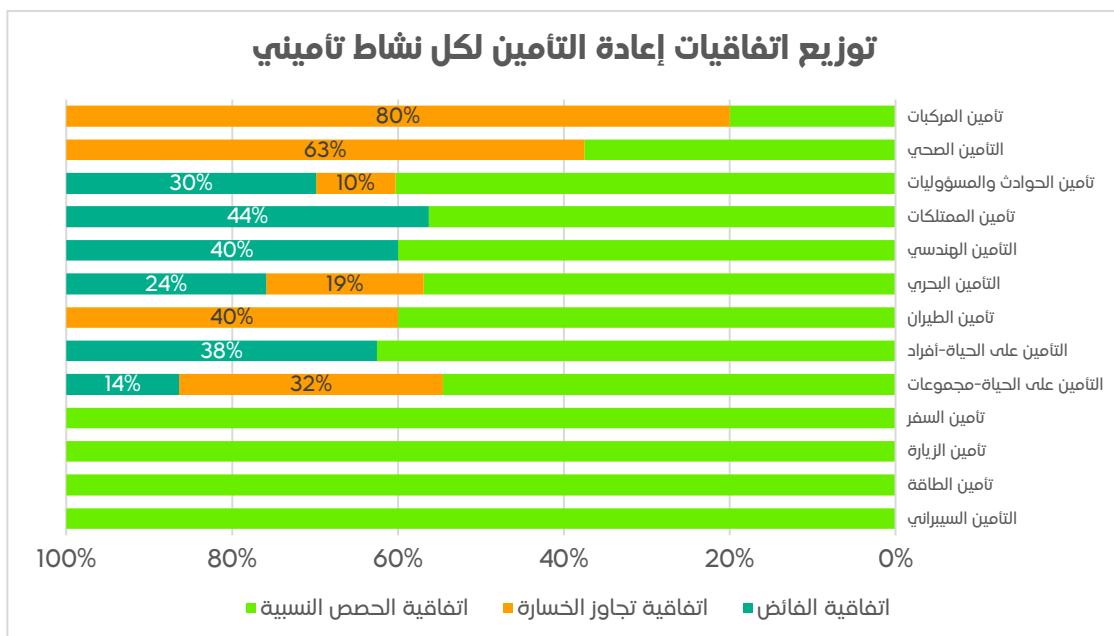
١.١ توزيع اتفاقيات إعادة التأمين حسب النوع

يوضح الرسم البياني أدناه التوزيع الحالي للاتفاقيات المبرمة من شركات التأمين حسب النوع.



يمكن ملاحظة أن غالبية الاتفاقيات في القطاع هي الاتفاقيات النسبية (الحصص النسبية والفائض)، حيث تشكل ما يقارب 70% من إجمالي الاتفاقيات، ومعظم تلك الاتفاقيات هي اتفاقيات الحصص النسبية (الحصص).

كما يوضح الرسم البياني أدناه توزيع الاتفاقيات لعام 2023م حسب النوع لكل نشاط تأميني.



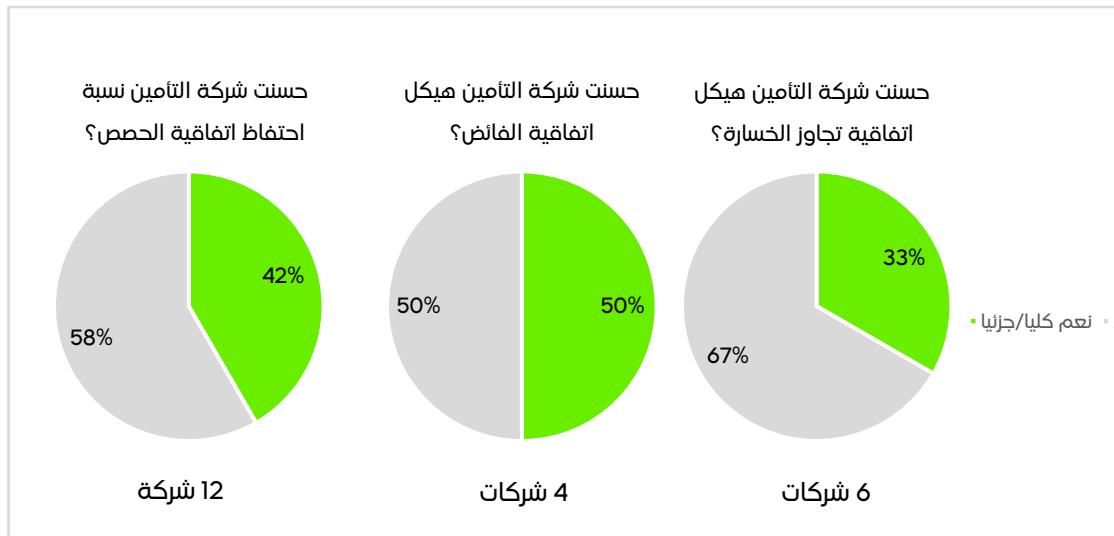
فيما يتعلق بتأمين المركبات والتأمين الصحي، فإنه على الرغم من أن معظم الاتفاقيات هي من نوع "تجاوز الخسارة"، إلا أن نسبة ملحوظة من الشركات لا تزال تعتمد الاتفاقيات النسبية، تحديداً اتفاقيات الحصص، الأمر الذي يعد غير متوقع نظراً لطبيعة معدل تكرار المطالبات العالى ومتوسط حجم المطالبات المنخفض لهذه الفروع، بالإضافة إلى وفرة البيانات التاريخية المتاحة لدى شركات التأمين، وقد يكون الدافع لاعتماد الاتفاقيات النسبية هو تخفيف متطلب رأس المال لاسيما للشركات الصغيرة.

أما فيما يتعلق بتأمين الممتلكات والحوادث، فيتبين أن غالبية شركات التأمين تعتمد بشكل رئيسي على الاتفاقيات النسبية وتحديداً اتفاقيات الحصص، مما قد يشير إلى مستوى تطور أقل في ممارسات الاكتتاب وتحمل أقل للمخاطر بين شركات التأمين لهذه الفروع.

تتوقع هيئة التأمين من إدارة الشركة النظر بعناية في مدى ملاءمة نوع الاتفاقية حسب محفظة الشركة، والتأكد من تماشيها مع قدرة الشركة على تحمل المخاطر وأهدافها المالية وتغيرات القطاع.

1.2 استجابة إدارة الشركة لتوصيات الإكتواري المعين

يوضح الرسم البياني أدناه مدى استجابة مجلس إدارة شركة التأمين لتوصيات الإكتواري المعين المتعلقة بتحسين اتفاقيات إعادة التأمين، والواردة في تقرير كفاية إعادة التأمين للعام السابق.

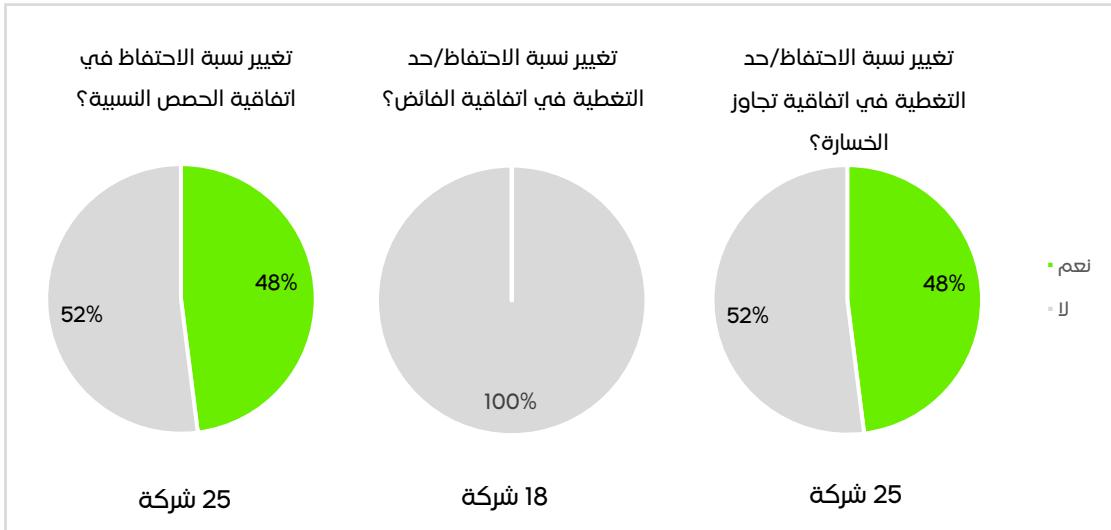


يمكن ملاحظة أن نسبة لا بأس بها من إدارات الشركات وافقت على توصيات الإكتواري المعين لديها بتغيير هيكل اتفاقياتها النسبية أو غير النسبية أو كليهما، وقد مضت الإدارات قدماً في إجراء تلك التغييرات، بشكل جزئي أو كلي. حيث تعدد النسبة مرتفعة نسبياً نظراً لأن الإكتواري المعين عادة لا يأخذ بالاعتبار وضع قطاع إعادة التأمين.

وعليه تتوقع هيئة التأمين من مجلس الإدارة والإدارة العليا لشركة التأمين النظر بجدية في توصيات الإكتواري المعين عند إبرام اتفاقيات إعادة التأمين، مع الأخذ بالاعتبار مرتباً إداراتي الاكتتاب وإعادة التأمين.

1.3 التغييرات الموصى بها في تقرير كفاية إعادة التأمين 2023م

يوضح الرسم البياني أدناه نتائج التحليل الإكتواري المعد من قبل الإكتواري المعين للشركة لعام 2023م والتوصيات المتعلقة بها.



ملحوظة: في خطاب العام الماضي، غرقت التغييرات الموصى بها بنسبة من إجمالي عدد الشركات، بغض النظر عن امتلاكها لنوع محدد من الاتفاقيات، وتم تعديل الإحصائيات لهذا العام لتتضمن الشركات التي لديها نوع محدد من الاتفاقيات.

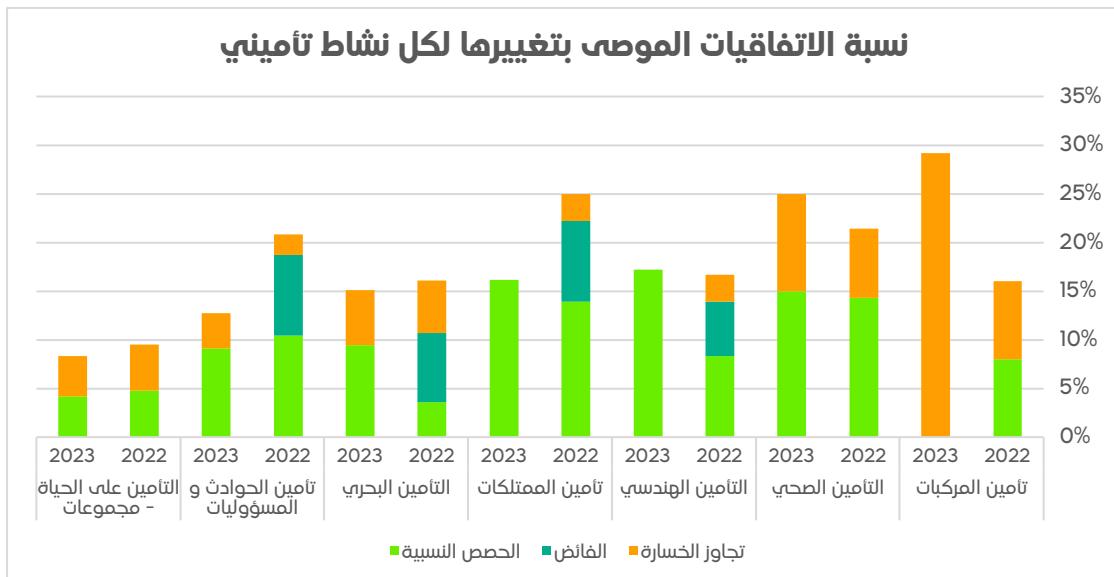
يمكن ملاحظة أنه من بين جميع أنواع اتفاقيات إعادة التأمين، توصل معظم إكتواريي القطاع إلى أن اتفاقيات الحصص وتجاوز الخسارة القائمة غير فعالة لغالبية شركات التأمين. في المقابل، لم يتم تقديم أي توصيات فيما يتعلق باتفاقيات الفائز.

ومقارنة بالعام الماضي، يتضح ارتفاع عدد التوصيات المقدمة بشأن كل من اتفاقيات الحصص وتجاوز الخسارة على الرغم من استجابة الشركات لنسبة كبيرة من التوصيات المقدمة آنذاك؛ وقد يعود ذلك إلى تطور البيانات التحليل الإكتواري المعددة في هذا الخصوص. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن التوصيات التي لم تؤخذ بالاعتبار في العام الماضي فيما يتعلق باتفاقيات الفائز لم تعد ضمن توصيات هذا العام، مما قد يشير إلى تحديث الإكتواريين المعينين للنماذج الإكتوارية.

عليه، تتوقع هيئة التأمين من مجلس الإدارة السعي إلى فهم الأساس المنطقي للتوصيات الإكتواري المعين، بما في ذلك أثر التغييرات على النماذج والمنهجيات الإكتوارية المستخدمة، وأخذ توصيات الإكتواري المعين في الاعتبار مع مراعاة ظروف قطاع إعادة التأمين، وقدرة الشركة على تحمل المخاطر.

1.4 نسبة الاتفاقيات الموصى بتغييرها بناء على النشاط التأميني

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع اتفاقيات إعادة التأمين الموصى بتغيير هيكلها الحالي حسب النوع لكل نشاط تأميني من قبل الإكتواري المعين.



يتضح أن نشاط تأمين المركبات والتأمين الصحي يمتلكان أعلى نسبة من الاتفاقيات الموصى بتغييرها لعام 2023م. وهذا يعد تحولاً عن العام الماضي، حيث كانت النسبة الأكبر لتأمين الممتلكات، يليها التأمين الصحي، وتأمين المسؤوليات. ويلاحظ أن نسبة الاتفاقيات الموصى بتغييرها قد ارتفعت هذا العام لتأميني المركبات والصحي.

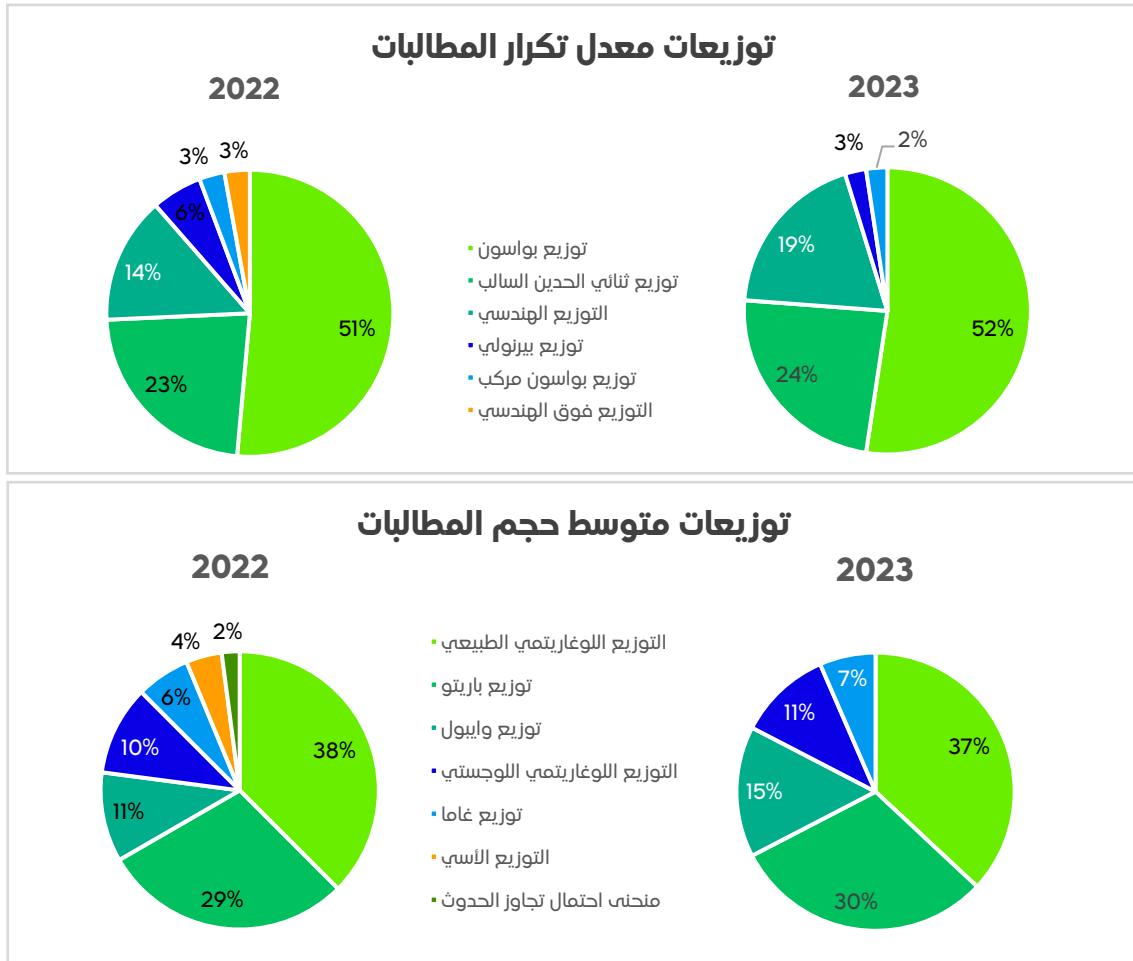
كما يلاحظ أن جميع الاتفاقيات الموصى بتغييرها في تأمين المركبات لهذا العام هي من نوع اتفاقيات تجاوز الخسارة. بينما في فروع التأمين الأخرى، تشكل اتفاقيات الحصص النسبية الأكبر من أنواع الاتفاقيات التي تم التوصية بتغييرها.

عليه، تتوقع هيئة التأمين أن تأخذ الإدارة العليا في الاعتبار الهيكل الأنسب للاتفاقيات لكل نشاط من أسلطة التأمين على حدة لتمكين اتخاذ قرارات مدروسة بشأن شراء اتفاقيات كمجموعة (Bouquet-of-treaties).

1.5 توزيعات معدل تكرار ومتوسط حجم المطالبات التأمينية

تستمر الهيئة في حث الإكتواريين المعينين على تطوير واعتماد تقنيات المذكورة المتقدمة لغرض إجراء تحليلات تهدف إلى تحسين اتفاقيات إعادة التأمين الحالية.

يوضح الرسم البياني أدناه التوزيعات الإحصائية التي يستخدمها الإكتواريين المعينين لمذكرة معدل تكرار ومتوسط حجم المطالبات في عام 2023 مقارنة بالنحو المستخدم في عام 2022.



بالنسبة لمذكرة معدل تكرار المطالبات لعام 2023م، احتل توزيع بواسون (Poisson) المرتبة الأولى من ناحية الإستخدام، يليه توزيع ثانوي الحدين السالب (Negative binomial) والتوزيع الهندسي (Geometric). أما فيما يتعلق بنمذجة متوسط حجم المطالبات لذات العام، فإن التوزيع اللوغاريتمي الطبيعي (Lognormal) هو الأكثر استخداماً، يلي ذلك توزيع باريتو (Pareto).

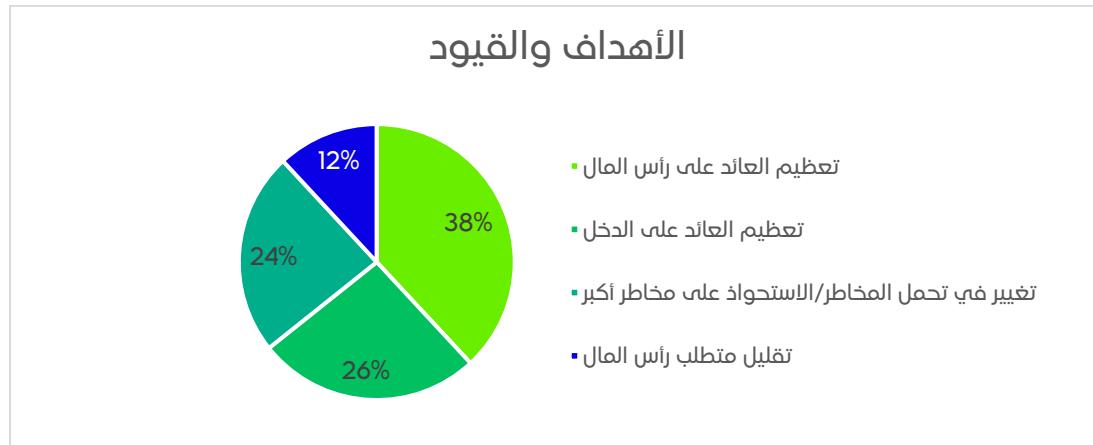
كما لوحظ مقارنة بالعام 2022م زيادة في استخدام التوزيع الهندسي لمذكرة معدل تكرار المطالبات، وزيادة في استخدام توزيع وايبول (Weibull) لمذكرة متوسط حجم المطالبات.

وفي هذا، تتوقع هيئة التأمين أن يظل الإكتواري المعين على اطلاع آخر التطورات المهنية في مجال تحسين إعادة التأمين ومواصلة التقسي وتطبيق تقنيات النمذجة الأكثر تطوراً.

1.6 الأهداف والقيود

من أجل القيام بتحليل إكتواري فعال قادر على تحسين اتفاقيات إعادة التأمين، من المهم من مجلس الإدارة وضع أهداف واضحة للإكتواري المعين لاستهدافها عند القيام بالتحليل. يوضح

الرسم البياني أدناه مجموعه الأهداف التي استدل بها الإكتواريين المعينين لهذا العام في تحليلهم.

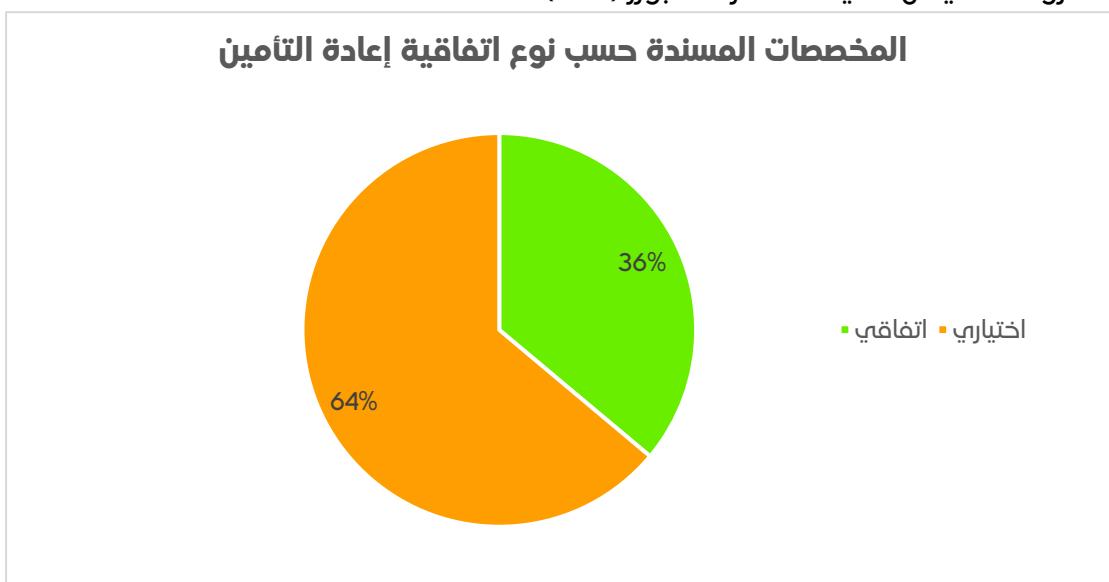


كما لوحظ في العام الماضي، معظم الإكتواريين المعينين استدلوا عند تحليل اتفاقيات إعادة التأمين بهدف تحسين العائد على رأس المال، بليه تحسين العائد على الدخل، متبعاً بتغيير مقدار تحمل المخاطر لدى شركات التأمين.

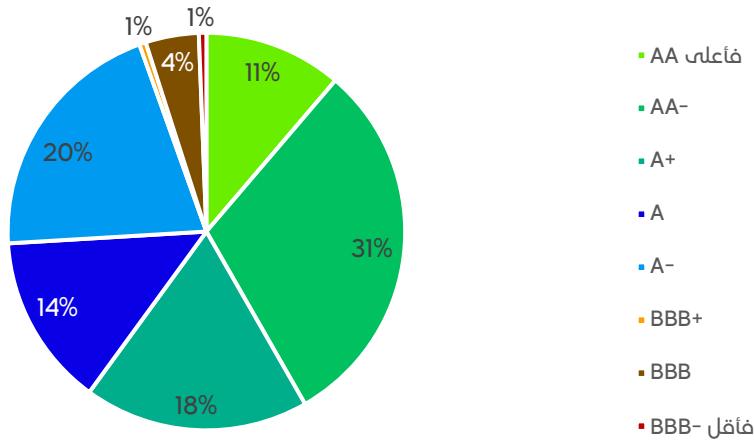
توقع هيئة التأمين من مجلس الإدارة والإدارة العليا وضع أهدافاً واضحة للإكتواري المعين بحيث تتماشى نتائج التحليل مع توقعات ومتطلبات نشاط الشركة.

1.7 التصنيف الائتماني لمعيدي التأمين - عقود إعادة التأمين الاتفاقية والاختيارية

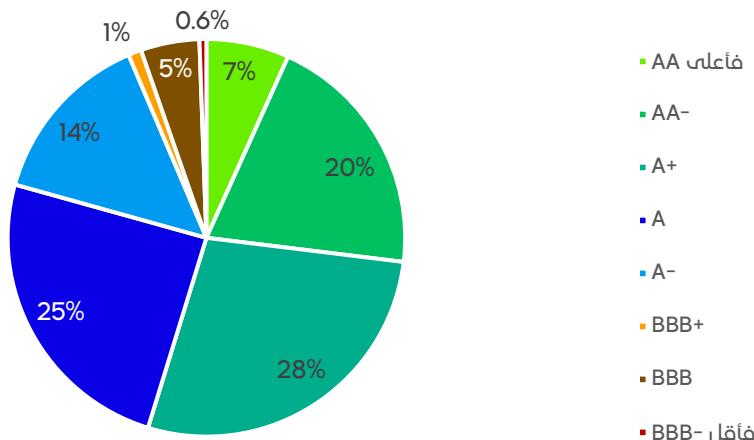
توضح الرسوم البيانية أدناه تقسيم المخصصات الفنية المسندة ما بين عقود إعادة التأمين الاتفاقية (Treaty) والاختيارية (Facultative)، بالإضافة إلى توزيع المخصصات الفنية بعوْجَب كل عقد حسب التصنيف الائتماني لمعيدي التأمين. حيث تتبع التصنيفات الائتمانية المعروضة مقاييس تصنيف ستاندرد آند بورز (S&P).



توزيع المخصصات الفنية حسب التصنيف الائتماني لمعيد التأمين الاتفاقي



توزيع المخصصات الفنية حسب التصنيف الائتماني لمعيد التأمين الاختياري



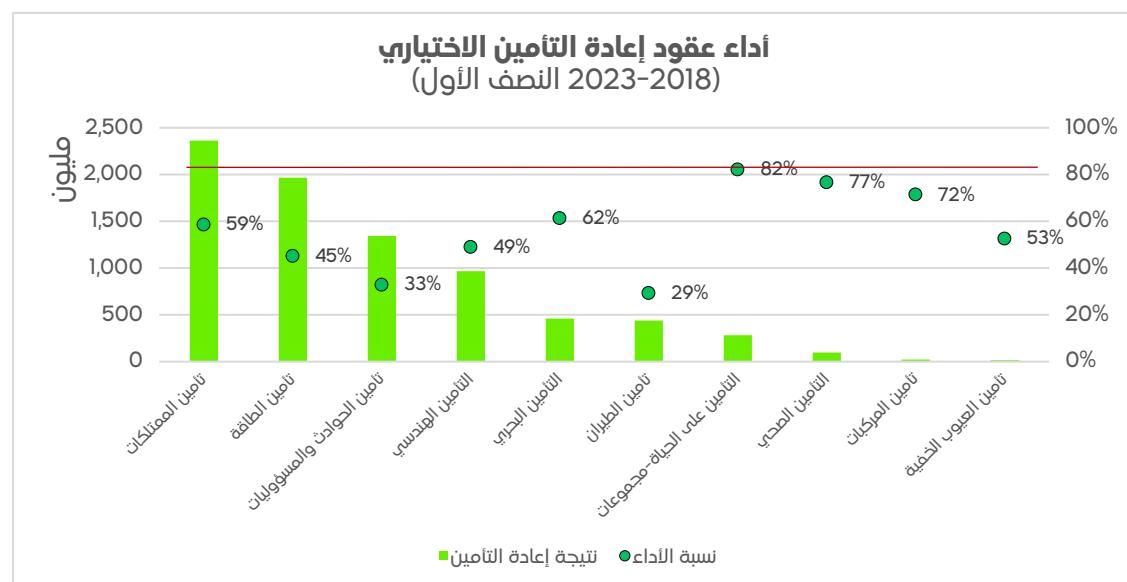
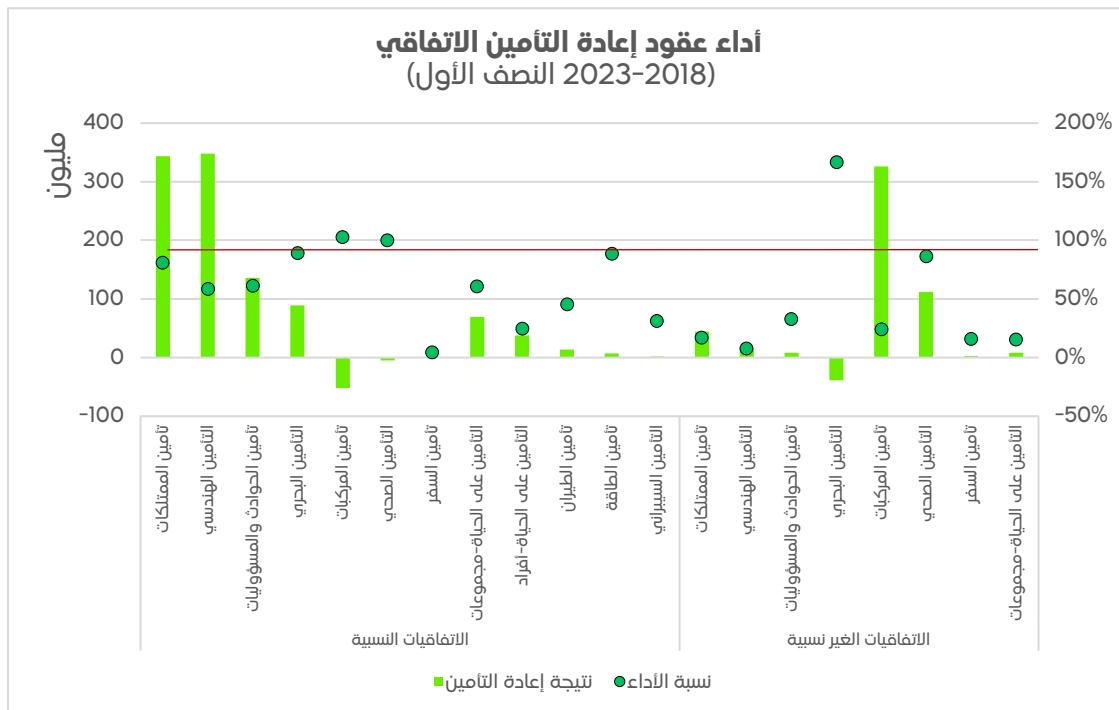
على غرار ما لوحظ في العام الماضي، أنسنت شركات التأمين المحلية الجزء الأكبر من المخصصات الفنية (مخصصات المطالبات تحت التسوية والمطالبات التي تم تكبدها ولم يتم الإبلاغ عنها) إلى شركات إعادة التأمين ذات الائتمان العالي، مما يقلل من مخاطر تخلفها عن السداد. حيث يعد اعتباراً منها بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) والذي يلزم شركة التأمين على وضع مخصصات خاصة لخطر عدم الوفاء لمعيد(ي) التأمين (Non-Risk Performance) عند تقدير الأصول الخاصة بعقود إعادة التأمين. الجدير بالذكر أن نسبة المخصصات الفنية المصنفة بمستوى "AA- فما فوق" أعلى لعقود إعادة التأمين الاتفاقي من العقود الاختياري. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن العقود الاختيارية توفر مرونة أكبر في التفاوض على الشروط والاحكام، بينما قد يكون لدى معيدي التأمين ذوي التصنيفات الائتمانية الأعلى، محايير اكتتاب أكثر صرامة مقارنة بمعيدي التأمين ذوي التصنيفات الأقل.

عليه، تتوقع الهيئة من مجلس الإدارة والإدارة العليا السعي إلى فهم تأثير التصنيف الائتماني لشركات إعادة التأمين على الأصول الخاصة بعقود إعادة التأمين بموجب المعيار رقم (17).

والتأكد من أن اختياراتهم لمعيد التأمين تأخذ بالإعتبار جاذبية الشروط والأحكام بالإضافة إلى القوة المالية لمعيد التأمين، مع الامتثال لأنظمة الهيئة ذات الصلة.

1.8 أداء اتفاقيات إعادة التأمين

يوضح الرسم البياني أدناه أداء اتفاقيات إعادة التأمين بنوعها الاتفاقية والاختياري للفترة من بداية عام 2018م حتى النصف الأول من عام 2023م، كما ورد في تقارير كفاية إعادة التأمين التي أعدتها الإكتواريين المعينين.



ملاحظة:

نتيجة إعادة التأمين = قسط إعادة التأمين - المطالبات المسندة إلى معيد التأمين - عمولة إعادة التأمين
 نسبة أداء إعادة التأمين = (المطالبات المسندة إلى معيد التأمين + عمولة إعادة التأمين) / قسط إعادة التأمين

بالنسبة لإعادة التأمين الاتفاقي، تشير نتائج إعادة التأمين الإيجابية في غالبية المحافظ إلى إسناد نسبة كبيرة من الأرباح لشركات إعادة التأمين على مدى السنوات الخمس والنصف الماضية، لا سيما للاتفاقيات النسبية التي تغطي تأمين الممتلكات والتأمين الهندسي، وكذلك الاتفاقيات غير النسبية لتأمين المركبات.

وتعتبر نسب أداء إعادة التأمين إلى أن تكون أعلى للاتفاقيات النسبية مقارنة بالاتفاقيات غير النسبية لمعظم أسلطة التأمين، باستثناء التأمين البحري وتأمين السفر. والجدير بالذكر أن نسب أداء إعادة التأمين تصل إلى أو تتجاوز 100٪ للاتفاقيات النسبية لتأمين المركبات والتأمين الصحي، وللاتفاقيات غير النسبية لتأمين البحري.

بالنسبة للاتفاقيات الاختيارية، فإن حجم الأرباح المسندة لشركات إعادة التأمين خلال الفترة ذاتها تفوق بكثير مما لوحظ في عقود إعادة التأمين الاتفاقي، حيث أن نسب أداء إعادة التأمين لكل نشاط من أسلطة التأمين أقل بكثير من 100٪. كما تجاوز الأرباح المسندة بموجب الاتفاقيات الاختيارية لتأمين الممتلكات وحدها إجمالي الأرباح المسندة بموجب جميع عقود إعادة التأمين الاتفاقي، كما يلاحظ أن أقل نسبة لأداء إعادة التأمين كانت لنشاط تأمين الطيران، بينما كانت أعلى نسبة لنشاط تأمين الحياة للمجموعات.

تجدر الإشارة إلى أن ملخص الأداء أعلاه لا يأخذ في الاعتبار الاحتفاظ في رأس المال الذي حققه شركات التأمين بسبب الدخول في اتفاقيات إعادة التأمين.

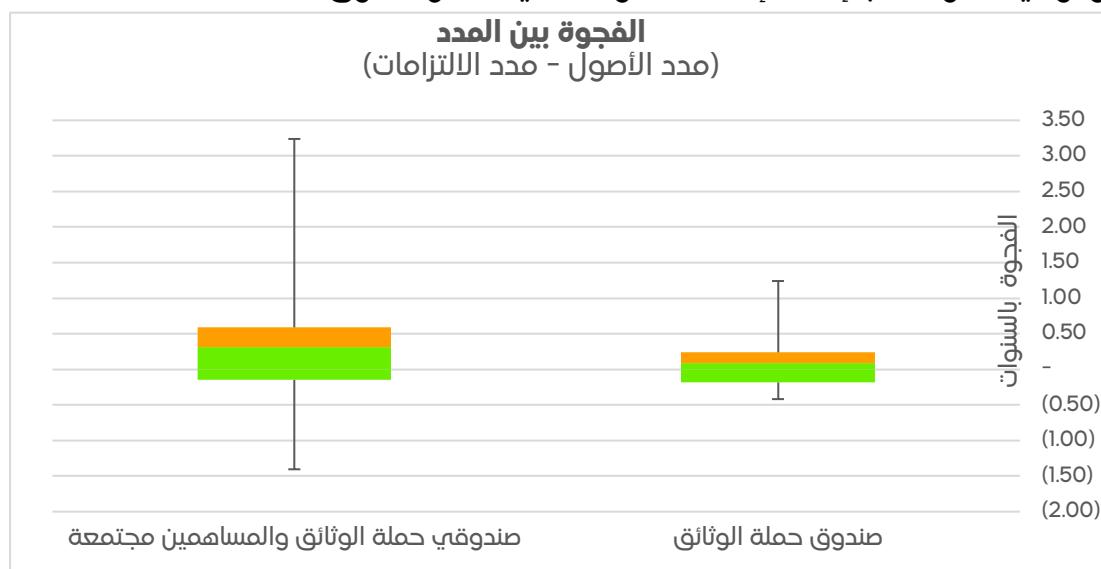
عليه، تتوقع الهيئة أن تقوم إدارة الشركة بوضع إجراءات داخلية قوية لدعم الإدارات المعنية مثل: الافتتاح والمخاطر والإكتوارية عند اتخاذ قرار إبرام اتفاقيات إعادة التأمين، والذي من شأنه ضمان تحصيص المخاطر ضمن عقود إعادة التأمين الاتفاقي والاختيارية بالشروط المناسب للشركة.

2. تقرير الاستثمار وإدارة الأصول والالتزامات لعام 2023م

بموجب ضوابط الأعمال الإكتوارية المتعلقة بالتأمين الصادرة في عام 2020م، يتعين على الإكتواري المعين التنسيق مع لجنة الاستثمار ومدير الاستثمار في شركة التأمين وتقديم توصيات إلى الإدارة العليا للشركة ومجلس الإدارة فيما يتعلق بسياسة الشركة الاستثمارية واستراتيجيتها في إدارة الأصول والالتزامات، مع مراعاة طبيعة وتوقيت الأصول والالتزامات وتوافر الأصول ذات الصلة.

2.1 عدم تطابق المعد بين الأصول والالتزامات

يوضح الرسم البياني أدناه مدى عدم التطابق بين مدد الأصول والالتزامات بشكل منفصل لكل من صندوق حملة الوثائق وصندوقي حملة الوثائق والمساهمين مجتمعة، والنطاق الريعي والوسيط لكل فئة، بالإضافة إلى أقصى وأدنى قيمة لكل صندوق.



حيث يلاحظ تطابق مدد أصول والالتزامات صندوق حملة الوثائق بشكل عام، والذي يتضح من النطاق الريعي الضيق وقرب الوسيط من الصفر، مما يشير إلى أن شركات التأمين تطابق بفاعلية أصولها مع مدة التزاماتها. أما بالنسبة لصندوقي حملة الوثائق والمساهمين معاً، فيلاحظ أن النطاق الريعي أكثر اتساعاً، مما يدل على أن شركات التأمين أكثر استعداداً لتحمل مخاطر إضافية لصناديق المساهمين بهدف تحقيق عوائد استثمارية أعلى.

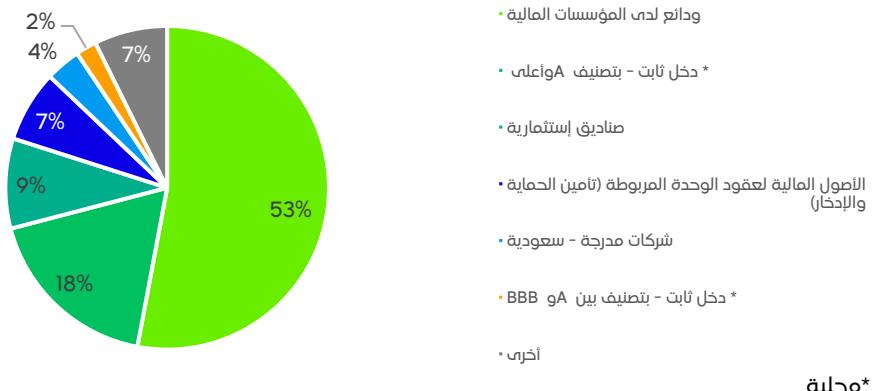
علاوة على ذلك، توجد شركة تأمين واحدة على الأقل تتجاوز مدة الأصول فيها مدة الالتزامات الخاصة بصندوق حملة الوثائق بأكثر من عام واحد، مما يعرض الشركة لمخاطر سيولة مادية. ومن المتوقع أن تقوم الإدارات المعنية، بما في ذلك إدارة المخاطر، بتقييم تلك المخاطر ووضع الإجراءات اللازمة.

2.2 توزيع الاستثمارات داخل وخارج المملكة

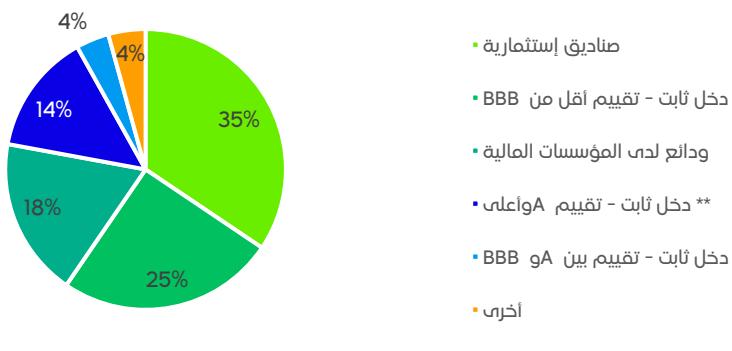
توضح الرسوم البيانية أدناه تقسيم إجمالي استثمارات شركات التأمين بين الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى توزيع هذه الاستثمارات حسب النوع.



توزيع اجمالي الاستثمارات داخل المملكة



توزيع اجمالي الاستثمارات خارج المملكة



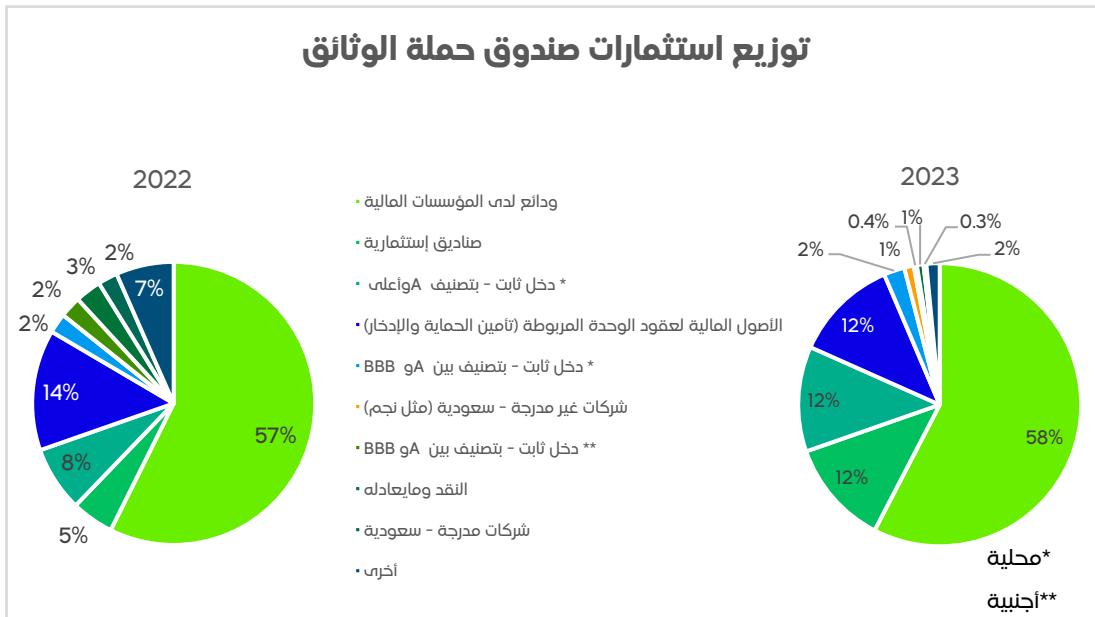
يتضح أن الودائع لدى المؤسسات المالية لاتزال الخيار الأول لشركات التأمين عند الاستثمار محلياً، وقد يعزى السبب في ذلك إلى الحاجة للسيولة بما يتاسب مع طبيعة التزامات شركات التأمين قصيرة الأجل، بالإضافة إلى المعايير العالمية التي تستوجبها أنظمة هيئة التأمين ومحدودية توافر أدوات الاستثمار المتطرفة.

أما ما يتعلق بالاستثمارات الدولية والتي تشكل ما نسبته 5% فقط من إجمالي الاستثمارات، غالباً ما تعد صناديق الاستثمار الخيار المفضل، وذلك لقدرتها على تعزيز العوائد وإدارة المخاطر والاستفادة من الكفاءات المهنية. في المقابل، يمكن للأوراق المالية ذات الدخل الثابت المصنفة أقل من BBB والتي تمثل ثاني أكبر فئة من الاستثمارات خارج المملكة، أن تقدم عوائد أعلى ولكنها تتطلب تقييماً دقيقاً للمخاطر المرتبطة بها.

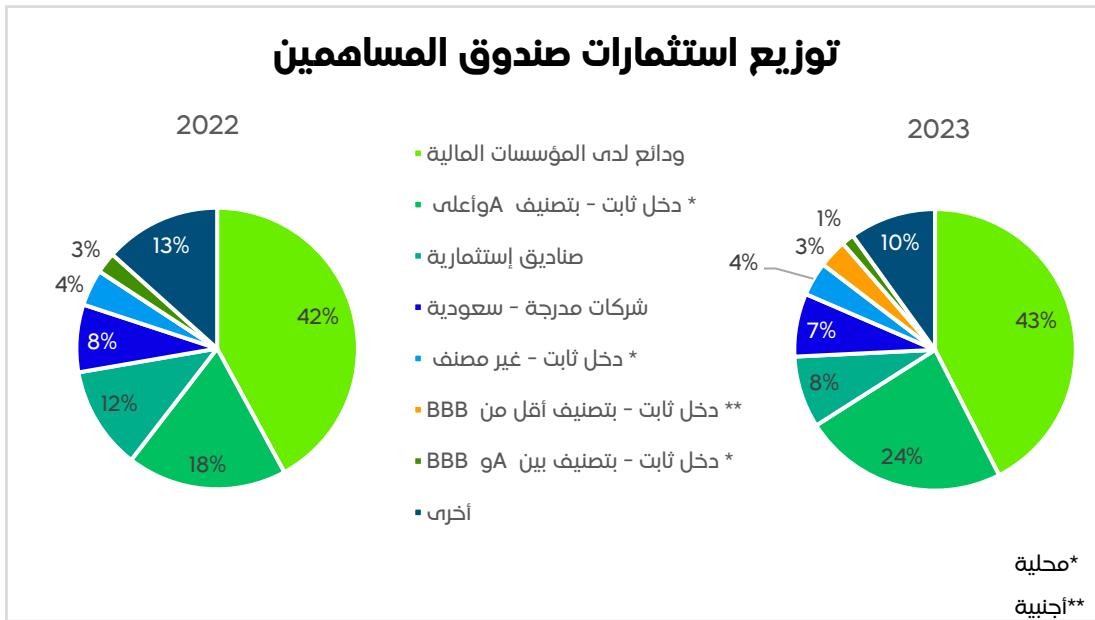
2.3 توزيع استثمارات صندوق حملة الوثائق مقابل صندوق المساهمين

توضح الرسوم البيانية أدناه الاختلاف في توزيع الاستثمارات بين صندوق حملة الوثائق وصندوق المساهمين لجميع شركات التأمين بشكل إجمالي للستين الأخيرتين.

توزيع استثمارات صندوق حملة الوثائق



توزيع استثمارات صندوق المساهمين



فيما يتعلق بصندوق حملة الوثائق، يمكن ملاحظة تركز الحصة الكبرى من الاستثمارات في الودائع لدى المؤسسات المالية لكلا العامين، وارتفاع حصة كل من الأدوات المالية ذات الدخل الثابت عالية الائتمان والصناديق الاستثمارية بشكل ملحوظ في عام 2023م مقارنة بالعام الذي يسبقه، إضافة إلى استمرار انخفاض حصة الأسهم للشركات المدرجة.

أما فيما يتعلق بصندوق المساهمين، يمكن ملاحظة ارتفاع حصة الاستثمارات في الأدوات المالية ذات الدخل الثابت عالية الائتمان خلال عام 2023م مقارنة بالعام الذي يسبقه، ويمكن الملاحظة أن حصة الأسهم في صندوق المساهمين أعلى بشكل ملحوظ من حصتها في صندوق حملة الوثائق؛ مؤكدا بذلك مقدرة صندوق المساهمين على تحمل مخاطر أعلى.

توقع الهيئة:

- إجراء الإكتواري المعين تحليلًا شاملًا وتقديم توصيات واضحة لفريق الاستثمار والإدارة العليا؛ بما يدعم اختيارًا أفضل لاستثمارات المتاحة.
- سعي فريق الاستثمار والإدارة العليا ومجلس الإدارة إلى فهم التوصيات المقدمة من الإكتواري المعين، بما في ذلك الآثار المتربعة على خيارات الاستثمار الحالية والبدائل المتاحة التي من شأنها المساهمة في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها بكفاءة أعلى وفي الوقت المناسب.
- تقييم الإدارات الرقابية لوضع الشركة مقارنة بالقطاع بناءً على المؤشرات الموضحة أعلاه، والبحث عن أسباب الاختلاف المنطقية إن وجدت، مع مراعاة وضع فريق الاستثمار لإجراءات تصحيحية حسب الحاجة.

3. تقرير الملاعة المالية وأس أس المال

تلزم ضوابط الأعمال الإكتوارية الإكتواري المعين بالتحقق وتقديم المشورة بشأن الملاعة المالية للشركة، وتحديد جميع المخاطر الرئيسية باستخدام مجموعة من الأساليب الإكتوارية. وفي هذا أصدرت الهيئة في عام 2020م إطار عمل لاختبارات التحمل والسناريوهات من أجل دعم الإكتواري المعين في تلبية هذا المتطلب. كما شهد هذا الإطار تطورات متعددة عاماً بعد عام بهدف تسريع التحول إلى نظام رأس مال مبني على المخاطر بطريقة مدروسة، وتضمنت التحسينات ما يلي:

- احتساب منفعة التنويع بين المخاطر الرئيسية والثانوية.
- إعادة معايير معاملات مخاطر الأقساط والمخصفات بناءً على البيانات التاريخية لشركات التأمين في المملكة، مع مراعاة العوامل التي تناظرها في نظام Solvency II.
- إعادة معايير معاملات مخاطر الأسهم والممتلكات العقارية باستخدام بيانات الأسواق المالية السعودية.
- إعادة معايير معاملات مخاطر الفيضانات بالرجوع إلى النماذج التي تستخدمها شركات إعادة التأمين الدولية.
- إضافة مخاطر الكوارث المتعلقة بالزلازل والبرد والعواصف الرملية، ومعايير معاملاتها بالرجوع إلى النماذج التي تستخدمها شركات إعادة التأمين الدولية، حسب توفرها.
- إعادة معايير معاملات الخطر المستخدمة للحسابات المدينة (Expected Credit Loss) مع مراعاة ممارسات القطاع المحلية.
- إعادة قيمة مخصص ضبط المخاطر وهامش الخدمة التعاقدية للشركات التي تتبع نموذج القياس العام.
- احتساب منفعة التنويع للأعمال المكتبة خارج المملكة.

- مواعنة نموذج مخاطر أسعار الفائدة مع نهجي احتساب معدل الخصم حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17)، وهما طريقتين للطريق "من الأعلى إلى أسفل" وإضافة "من أسفل إلى أعلى".

ومن المتوقع أن تحسن هذه التحديات دقة وملاءمة متطلب رأس المال المبني على المخاطر لشركات التأمين وإعادة التأمين التي تعمل في المملكة، حيث تهدف نتائج هذا التقرير إلى تزويد شركات التأمين بتصور استباقي لأثر الانتقال المحتمل.

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات المتعددة منذ عام 2020م أثبتت لإدارة كل شركة الفرصة لفهم الصلة بين استراتيجية العمل ومتطلبات رأس المال المبني على المخاطر وترسيخ ثقافة اتخاذ القرار بناء على المخاطر تدريجياً. كما أبرزت هذه الدراسات للهيئة مواطن ضعف شركات التأمين أمام المخاطر المختلفة.

ويخضع إطار العمل الأخير الذي تم تحديده في الربع الثاني من عام 2024م للاختبار من قبل القطاع، وتقوم الهيئة بمراجعة نتائج شركات التأمين. ومن المتوقع التواصل مع إدارات الشركات تمهيداً لمناقشة عملية التحضير للانتقال لنظام رأس المال المبني على المخاطر في وقت لاحق.

توقع الهيئة من إدارة الشركة ما يلي:

- تعزيز ثقافة المخاطر داخل الشركة وتطبيقها في عملية اتخاذ القرارات.
- الفهم الكامل للعوامل المؤثرة لاحتساب رأس المال المبني على المخاطر بالتنسيق مع الإكتواري المعين.
- استخدام النتائج لمراجعة استراتيجية الأعمال طويلة الأجل واستراتيجية التخفيف من حدة المخاطر.
- البدء في تحديد وتقدير خيارات تلبية متطلب رأس المال الجديد في حال تطبيق نظام رأس المال المبني على المخاطر؛ أخذًا بالاعتبار توقيت التنفيذ.

نسخة إلى:

- الإكتواري المعين
- مدير الإدارة الإكتوارية